فيما النفط يواصل الصعود

الذهب يرتفع لأعلى المستويات والدولار يتراجع

تتجه كل الأنظار إلى المركزي الأميركي مع تزايد التكهنات حول مدى خفض أسعار الفائدة في اجتماع السياسة النقدية اليوم الأربعاء وغداً الخميس

الوفاق/وكالات

شكّلت توقعات خفض الفائدة الأميركية في اجتماع السياسة النقدية، المقرر اليوم الأربعاء وغداً الخميس، اتجاهات سوق المعادن النفيسة والعملات والنفط، إذ ارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، في حين واصل الدولار تراجعاته أمام العملات الرئيسية والنفط واصل الصعود.

ويأتي اجتماع البنك المركزي الأميركي في أسبوع حافل باجتماعات السياسة النقدية، إذ يتوقع أيضاً أن تصدر قرارات بشأن الفائدة من بنك إنجلترا وبنك اليابان يومي الخميس والجمعة.

وتبدلت تكهنات الأسواق على مدى الشهر الماضي بشأن حجم الخفض الذي سيقرره مجلس الاحتياطي الاتحادي هذا الأسبوع بسبب تعليقات المسؤولين في البنك والبيانات الاقتصادية، وتناقش الأسواق هل سيواجه المركزي الأميركي ضعف سوق العمل بخفض قوي لأسعار الفائدة أم سيفضل اتباع نهج أبطأ لينتظر المزيد من المؤشرات.

الذهب

وارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى على الإطلاق الثلاثاء، مدعومة بضعف الدولار وتوقعات بخفض أكبر من المتوقع لأسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) هذا الأسبوع.

وصعد الذهب في المعاملات الفورية ٠/٤٣ ٪ إلى ٢٥٨٧/٣٤ دولاراً للأوقية (الأونصة)، بعد بلوغ أعلى مستوى على الإطلاق عند ٢٥٨٨/٨١ دولاراً للأوقية في وقت سابق من الجلسة. وزادت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠/١٨ ٪ إلى ٢٦١٥/٣٠ دولاراً للأوقية.

وتتجه كل الأنظار هذا الأسبوع إلى المركزي الأميركي، مع تزايد التكهنات حول مدى خفض أسعار الفائدة في اجتماع السياسة النقدية اليوم الأربعاء وغداً الخميس.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠/٨٤ ٪ إلى ٣٠/٩٢ بعد أن سجلت ٣٠/٩٥ دولاراً للأوقية خلال تعاملات الثلاثاء، وهو أعلى مستوى تبلغه في شهرين. واستقر البلاتين عند ٩٩٥/٢٠ دولاراً للأوقية بعد أن ارتفع ٠/٥ ٪ إلى ١٠٠٠/٣٥ دولار للأوقية، في وقت سابق. وصعد البلاديوم ٠/٦٦ ٪ إلى ١٠٧٥/٥٠ دولاراً للأوقية.

الدولار

وعلى صعيد العملات، بلغ الين إلى أعلى مستوياته في أكثر من عام في تعاملات محدودة بسبب عطلة في اليابان، مدفوعاً بتوقعات خفض الفائدة الأميركية. واتسمت التداولات الآسيوية بالبطء بتأثير من عطلات في أسواق اليابان والصين وكوريا الجنوبية. وهبط الدولار ٠/٦٥ ٪ مسجلاً ١٣٩/٩٢ يناً، متراجعاً أكثر عن أقل مستوى منذ نهاية يوليو/ تموز من السنة الماضية. وهبط الدولار أمام الين ١/٣ ٪ الأسبوع الماضي. وارتفع الجنيه الإسترليني ٠/٥ ٪ إلى ١/٣١٨٥ دولار. وزاد اليورو ٠/٤٥ ٪ مسجلاً ١/١١٢٦ دولار. وهبط مؤشر الدولار ٠/٤٥ ٪ مسجلاً ١٠٠/٦٦ نقطة.

وخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس الأسبوع الماضي؛ لكن رئيسته كريستين لاغارد قلصت توقعات تنفيذ خفض آخر الشهر المقبل.

النفط

وواصلت أسعار النفط تسجيل المكاسب، يوم أمس، وسط مخاوف بشأن إنتاج الولايات المتحدة في أعقاب الإعصار «فرنسين»، فضلاً عن توقعات بتراجع مخزونات الخام الأميركية. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٦ سنتاً أو ٠/٢ ٪ إلى ٧٢/٩١ دولار للبرميل بحلول الساعة ٠١:٢٠ بتوقيت غرينتش.

وقفزت العقود الآجلة للخام الأميركي لشهر أكتوبر/ تشرين الأول ٣٤ سنتاً أو ٠/٥ ٪ إلى ٧٠/٤٣ دولار للبرميل. وسجلت العقود الآجلة لبرنت والخام الأميركي ارتفاعاً عند التسوية في الجلسة السابقة بعدما محت المخاوف من استمرار تأثير الإعصار «فرنسين» على الإنتاج في خليج المكسيك بالولايات المتحدة إثر القلق إزاء الطلب الصيني قبل قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة هذا الأسبوع والمتوقع أن يكون إيجابياً على معنويات المستثمرين في قطاع النفط.

ووفقاً لما ذكره مكتب السلامة وإنفاذ الاشتراطات البيئية، الإثنين، فإن أكثر من ١٢ ٪ من إنتاج النفط الخام و١٦ ٪ من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك بالولايات المتحدة لا يزال متوقفاً.

وترقب الأسواق من كثب قرار المركزي الأميركي بشأن خفض الفائدة. ومن شأن خفض أسعار الفائدة أن يقلص تكلفة الاقتراض، وهو ما قد يؤدي إلى رفع الطلب على النفط من خلال دعم النمو الاقتصادي.

وقال محللون في «إيه إن زد» في مذكرة: أن «التوقعات المتزايدة بخفض حاد لأسعار الفائدة عززت المعنويات في سوق السلع الأولية»، وأضافوا: أن الاضطرابات المستمرة في الإمدادات دعمت هي الأخرى أسواق النفط.

ويترقب المستثمرون أيضاً انخفاضاً متوقعاً في مخزونات الخام الأميركية، التي رجح استطلاع لرويترز تراجعها بنحو ٢٠٠ ألف برميل في الأسبوع المنتهي في ١٣ سبتمبر/ أيلول. إلا أن نمو الطلب الذي جاء أقل من المتوقع في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، حدّ من ارتفاع الأسعار.

وأظهرت بيانات حكومية، السبت الماضي، أن إنتاج مصافي النفط في الصين انخفض للشهر الخامس على التوالي في أغسطس/ آب وسط تراجع الطلب على الوقود وضعف هوامش التصدير.

رغم العقوبات.. الغرب يعتمد على النيكل الروسي

أظهرت دراسة حديثة، أجرتها وكالة الأنباء الروسية «ريا نوفوستي»، استناداً إلى بيانات منصة الأمم المتحدة «كومتريد» عن النصف الأول من العام الجاري، أن الدول الغربية، التي وصفتها بـ«الدول غير الصديقة لروسيا»، تعتمد بشكل كبير وملحوظ على النيكل الروسي المستورد.

ووفقاً للبيانات، فقد تصدرت فنلندا القائمة، من حيث حصة النيكل الروسي لإجمالي وارداتها من المعدن، حيث بلغت نسبته ٨٨/٤ ٪ بقيمة بلغت ٣٣٥/٧ مليون دولار، تلتها إستونيا بحصة ٤٤/١ ٪ وبقيمة ١/٥ مليون دولار من واردات النيكل.

وأشارت الوكالة إلى أن الإمدادات الروسية كانت لها مكانة بارزة في مشتريات النيكل في بعض الدول الأوروبية الأخرى خلال الفترة نفسها، حيث بلغت حصته في واردات التشيك من المعدن ٧/٧ ٪ بقيمة ١٤/٤ مليون دولار، وألمانيا ٧/٤ ٪ بقيمة ٨٠/١ مليون دولار، وبلغاريا ٥/٧ ٪ بقيمة ٤٨٥/٥ ألف دولار. بينما سجلت سلوفينيا نسبة ٤ ٪ بقيمة ٥٦١/٣ ألف دولار، وهولندا ٢/٦ ٪ بقيمة ١٣/٨ مليون دولار، وبولندا ٢/٤ ٪ بقيمة ٢/٨ مليون دولار، ولاتفيا وإسبانيا بنسبة ١/٦ ٪ لكل منهما بقيمة ٩/٦ آلاف دولار. كما كانت الحصة أقل من ١ ٪ في دول سلوفاكيا بقيمة ٤٣/٦ ألف دولار، واليابان بقيمة ٨/٨ ملايين دولار، وكوريا الجنوبية بقيمة ٤٠٧ آلاف دولار، والدنمارك بقيمة ٥٣/٣ ألف دولار.

وقالت الصحافية الروسية أولغا بولياكوفا: إن «الإحصائيات تظهر اعتماد الدول الغربية غير الصديقة، التي تظهر مواقف صارمة تجاه روسيا، بشكل كبير على الموارد الروسية رغم العقوبات المفروضة على موسكو». وأضافت: أن «روسيا إذا قررت تقليل صادرات بعض المواد إلى الدول غير الصديقة، فقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات في الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، وسيخلق تحديات اقتصادية للدول الغربية التي تعتمد على هذه المواد».

وأكدت الصحافية الروسية أن «العقوبات الغربية تؤثر سلباً في الدول الغربية نفسها قبل أن تلحق الضرر بروسيا». وأشارت إلى أن «روسيا تمتلك القدرة على إيجاد أسواق بديلة لتصدير فائضها من المعادن، ما يعزز موقفها في مواجهة هذه العقوبات».

وفي اجتماع مع أعضاء الحكومة الأسبوع الماضي، أشار فلاديمير بوتين إلى أن روسيا من الدول الرائدة عالمياً في احتياطيات العديد من المواد الخام، واقترح التفكير في تقليل صادرات اليورانيوم والتيتانيوم والنيكل وبعض السلع الأخرى إلى «الدول غير الصديقة»، رداً على العقوبات المفروضة، مؤكداً أن ذلك يجب ألا يكون على حساب المصالح الوطنية.

وتعدّ روسيا منتجاً رئيسياً للمعادن، حيث تنتج ٦ ٪ من الألمنيوم في العالم، و٤ ٪ من النحاس، و١١ ٪ من معدن النيكل عالي النقاء، وفقاً لمجموعة «سيتي غروب». كذلك فإن النيكل مكون رئيسي في بطاريات السيارات الكهربائية وصناعة الصلب.

العقوبات

وفرض عدد من الدول الغربية عقوبات على النفط والغاز، إضافة إلى المعادن الروسية، في جزء من مجموعة واسعة من الإجراءات التي اتخذتها رداً على الحرب الروسية على أوكرانيا.

وتهدف هذه العقوبات إلى تقليل إيرادات روسيا من صادرات المعادن الأساسية، مثل الألمنيوم والنحاس والنيكل.

وفي شهر إبريل/ نيسان الماضي، حظرت واشنطن استيراد الألمنيوم والنحاس والنيكل من أصل روسي إلى الولايات المتحدة، وذلك في إطار عقوبات إضافية اتخذت بالتعاون مع المملكة المتحدة بهدف تقليل إيرادات موسكو.

وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية، في بيان لها، أن «هذا الإجراء الجديد يحظر استيراد الألمنيوم والنحاس والنيكل الروسي المنشأ إلى الولايات المتحدة، ويحدّ من استخدام هذه المعادن في بورصات المعادن العالمية وتداول المشتقات خارج البورصة».

وأوضحت وزيرة الخزانة، جانيت يلين، وقتها أن «الحظر الجديد الذي فرضناه على معادن أساسية بالتنسيق مع شركائنا في المملكة المتحدة سيستمر في استهداف الإيرادات التي يمكن لروسيا أن تكسبها لمواصلة حربها ضد أوكرانيا».

وأضافت: أن هذه الإجراءات «ستخفض أرباح روسيا مع حماية شركائنا وحلفائنا من آثار غير مرغوبة».

تعدّ روسيا منتجاً رئيسياً للمعادن، حيث تنتج ٦ ٪ من الألمنيوم في العالم و٤ ٪ من النحاس و١١ ٪ من معدن النيكل عالي النقاء

مع حلول فصل الشتاء..

كارثة إنسانية تواجه مليوني نازح فلسطيني في غزة

حذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة من كارثة إنسانية تواجه مليوني نازح فلسطيني في مناطق مختلفة بالقطاع مع حلول فصل الشتاء.

وقال المكتب الحكومي: إن ٧٤ ٪ من خيام النازحين أصبحت غير صالحة للاستخدام، وإن ١٠٠ ألف خيمة من أصل ١٣٥ ألفاً بحاجة إلى تغير فوري وعاجل نتيجة اهترائها. وأشار المكتب الحكومي إلى أن إغلاق الكيان للمعابر منع إدخال قرابة ربع مليون خيمة وكرفان.

وأدى العدوان الصهيوني المتواصل على غزة إلى دمار هائل أدى لفقد أكثر من مليون شخص منازلهم وفقاً لبيانات البنك الدولي، وتعرض ما يقرب من ٩٠ ٪ من المرافق الصحية إلى دمار كلي أو جزئي، كما دمرت المدارس والبنية التحتية لقطاع غزة الذي تحول إلى أكبر منطقة ركام في العالم.

وفي وقت سابق، كشفت دراسة لمؤسسة راند البحثية الأميركية أن إعادة إعمار قطاع غزة سيكلف أكثر من ٨٠ مليار دولار، وأن إزالة الأنقاض وحدها ستكلف ما يزيد على ٧٠٠ مليون دولار.

وخلصت الدراسة إلى: أن الحرب على غزة خلّفت ٤٢ مليون طن من الأنقاض، وهو ما يكفي لملء ما يزيد على ١/٣ مليون شاحنة. وتكلفة إزالة الركام والأنقاض يزيد على ٧٠٠ مليون دولار وتستغرق عدة سنوات. وعملية إزالة الأنقاض معقدة بسبب وجود القنابل والألغام والصواريخ غير المنفجرة والمواد الملوثة الخطيرة والجثث التي لا تزال تحت الأنقاض، فضلاً عن مصاعب العثور على مواقع للتخلص من كل تلك الأنقاض الملوثة.

وأشارت إلى أن أكثر من ٧٠ ٪ من مساكن غزة تضررت بين تدمير كلي وجزئي، إلى جانب المستشفيات والمرافق الأخرى والمصانع والورش والشركات. وأن الحرب أدت لدمار اجتماعي كانت محصلته تمزيق الأسر وهو ما خلّف أكثر من ١٧ ألف طفل يتيم. وفقد عشرات آلاف الأسر عائليها، حيث تظهر تقديرات منظمة العمل الدولية أن ٢٥ ٪ ممن استشهدوا في غزة كانوا من الرجال في سن العمل.